تعتبر المياه المصدر الأساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن من الأولويات الإلمام بمعرفتها وتنميتها والمحافظة عليها وزيادة كفاءة استخدامها، من خلال منظومة الادارة المتكاملة للموارد المائية، خاصة تحت ظروف الندرة والعجز في هذه الموارد والتغيرات المناخية.

إن للمياه عدة مصادر من أهمها المياه الجوفية والتي تعتبر المورد الأساسي في ليبيا، وقد تعرض هذا المورد للاستنزاف الشديد نتيجة لمحدودية تغذيته وزيادة الطلب عليه وما تسبب عن ذلك من نضوب وتلوث العديد من الخزانات الجوفية خاصة فى المناطق الشمالية من البلاد. وقد تم تنفيذ العديد من المشاريع المائية مثل نقل المياه من الأحواض المائية الجنوبية عبر منظومة النهر الصناعى حيث الوفرة المائية إلى المناطق المتضررة في الشمال وكذلك مشاريع تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

وحيث أن حسن إدارة الموارد المائية واستدامتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية يستوجب معرفة الامكانيات المائية وسبل تطويرها والمحافظة عليها فقد عُقد المؤتمر العلمي الأول بجامعة طرابلس خلال الفترة 5-7 مايو 2023 ومتابعةً لتوصياته عُقد هذا المؤتمر العلمي الثاني بجامعة سبها خلال الفترة 9-11 ديسمبر 2024م لتسليط الضوء على هذا الموضوع الحيوى بكل مصداقية وشفافية وموضوعية، حيث تم خلاله تقديم العديد من مستخلصات الورقات البحثية، والتي أُجيز منها للإلقاء أثناء المؤتمر 41 ورقة نوقشت من خلال ثمانية جلسات عُقدت على التوازي في قاعتين مختلفتين وتخللها سبعة ورقات شرفية تناولت كافة محاور المؤتمر وهي:

- **التخطيط الاستراتيجي والإدارة المتكاملة للموارد المائية.**
- **الإدارة الرشيدة للموارد المائية بحوض مرزق والاحواض المائية المشتركة.**
- **تحديات الوضع المائي (النهر الصناعي – التحلية).**
- **واقع المنشآت المائية (السدود – محطات الصرف الصحي).**
- **تشريعات إدارة الموارد المائية.**

- **التعاون الإقليمي والدولي في مجال إدارة الكوارث في ظل التغيرات المناخية.**
- **دور القطاع الخاص في استثمار وإدارة قطاع المياه.**

وقد حضر المؤتمر حوالي 500 مشارك من مسئولين وخبراء وباحثين ومهتمين من ليبيا وخارجها، بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني.

التوصيات

وبعد نقاش مستفيض بهذه المحاور من خلال الأوراق العلمية المعروضة ومن خلال حلقات النقاش خلص المؤتمر إلى التوصيات التالية:

أولا: إدارة الموارد المائية

يرى المشاركون بالمؤتمر ضرورة:

1. تضمين الدستور الليبي نصوصا تتعلق بضمان توفير المياه الصالحة للشرب باعتبارها حقا مشروعا لكل مواطن، وأخرى تتعلق بحماية الموارد المائية والبيئية واستدامتها وتعزيز سياسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية لضمان استدامة المياه وتوزيعها العادل.
2. تنمية الموارد البشرية والقدرات اللازمة لإدارة الموارد المائية إدارة حكيمة.
3. استحداث مؤسسة ليبية للمياه تختص بإدارة وتطوير الموارد المائية تكون تبعيتها مباشرة لمجلس الوزراء تضم كل الاجسام المعنية بالموارد المائية (التقليدية وغير التقليدية) وتدار عن طريق مجلس إدارة يتكون أعضاؤه من مدراء مصلحة الموارد المائية الجوفية والسطحية (التقليدية) وشركة التحلية وشركة المياه والصرف الصحي وجهاز تنفيذ وإدارة مشروع النهر الصناعي ومراكز بحوث المياه وجهاز الشرطة المائية وممثل عن كبار المستهلكين للمياه.

   تهتم هذه المؤسسة بإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالمياه وادارتها واقتراح القوانين والتشريعات ومتابعة تنفيذها والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجالات تنمية وتطوير الموارد المائية وإدارتها. وتمول هذه المؤسسة جزئياً من الخزانة العامة ومن عوائد تفرض على

المستهلكين في كل القطاعات العامة والخاصة وعائد عن كل برميل نفط ينتج وأي رسوم أخرى تحدد حسب الحاجة وكلها تحدد بقانون ينظمها.

4. تطوير وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للمياه بوضع الية تنفيذ واضحة ومحددة وتطويرها للتكيف مع الجفاف والفيضانات الناتجة عن التغيرات المناخية.
5. الصيانة العاجلة للآبار الارتوازية المتهالكة في كل من وادي الشاطئ والمنطقة الوسطى. والاهتمام بشبكة آبار المراقبة وتطويرها ومتابعتها.
6. الاهتمام ببرامج التوعية والتعليم من خلال إطلاق حملات توعوية لتعزيز ثقافة ترشيد استهلاك المياه بين السكان والمحافظة عليها وحمايتها من التلوث وإبراز دور المرأة في ذلك، وإقحام مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ تلك البرامج.
7. حماية الموارد المائية من التلوث الناتج عن النشاط الحضري والصناعي والزراعي ودعم الأبحاث والدراسات التي تهدف الى تقييم الأثر البيئي لهذه الأنشطة وإعداد المواصفات اللازمة للتخلص من المخلفات الصلبة والسائلة.
8. اعداد دراسة موضوعية لتكاليف إنتاج المياه بالطرق المختلفة مع الاخذ في الاعتبار البعد البيئي.
9. اعداد دراسات تفصيلية لتقييم الخزانات الجوفية بحوض مرزق والاحواض الأخرى والتعاون مع الدول المتشاركة معنا بأحواضنا المائية.
10. عدم التهاون فى تطبيق القوانين والتشريعات التى تعنى بالحد من استنزاف المياه والمحافظة عليها، مع إعادة تقييم الاستهلاك للمياه الجوفية بالأحواض المائية غير المتجددة مثل حوض مرزق.
11. تطوير دراسات حصاد مياه الأمطار والتوسع فى انشاء السدود بإعتبارها مصدر هام للمياه المتجددة خاصة فى منطقتي الجبل الأخضر وجبل نفوسة والاهتمام بالسدود القائمة وصيانتها، والاستفادة المثلى من المياه المحجوزة بالسدود. وكذلك التوسع في انشاء السدود التعويقية للحفاظ على التربة والاستفادة من المياه المحجوزة.

12. إعادة النظر في السياسات الزراعية بما يتماشى مع الإمكانات المائية المتاحة مع التركيز على مفهوم المياه الخضراء والمياه الافتراضية عموما ورفع الوعي المجتمعي في مفهوم زيادة إنتاجية الوحدة المائية وتوطين التقنيات المقتصدة للمياه.
13. إلزام المؤسسة الوطنية للنفط والشركات النفطية باتخاذ التدابير اللازمة التى من شأنها حماية مصادر المياه الجوفية من التلوث بالمياه المصاحبة للنفط والمواد الكيميائية المستخدمة.

ثانيا: تقنيات التحلية ومعالجة المياه

1. استكمال واستحداث شبكات الصرف الصحي وشبكات تصريف مياه الأمطار بالمدن والتجمعات الحضرية والعمل على الاستفادة المثلى والقصوى من هذه المياه.
2. تشجيع الابتكار والبحث العلمي وذلك من خلال دعم المشاريع البحثية المبتكرة لتطوير تقنيات تحلية المياه بكفاءة وبتكاليف منخفضة.
3. تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع المياه التي تهدف إلى استدامة وتعزيز الامن المائي للأجيال الحالية والمستقبلية.

ثالثا: تنظيم ومتابعة توصيات المؤتمر العلمي للموارد المائية والامن المائي

1. الاستمرار في إقامة المؤتمر العلمي للموارد المائية والامن المائي دورياً برعاية الجامعات الليبية لتقييم الوضع المائي واقتراح حلول علمية وعملية لمستجدات قضايا المياه في ليبيا يتبعه تنظيم ورش عمل وندوات لمتابعة توصيات المؤتمرات.
2. تشكيل لجنة لمتابعة توصيات المؤتمر.

يأمل المؤتمرون قيام الجهات المعنية، كل حسب اختصاصه، بوضع هذه التوصيات محل التنفيذ ضمن برنامج علمي وفاعل للمحافظة على مواردنا المائية واستثمارها الاستثمار الأمثل الذي سوف يخدم احتياجات وطننا الحبيب الحالية والمستقبلية.

انتهت التوصيات

حرر في مدينة سبها عاصمة الجنوب 11 ديسمبر 2024